هوس من البديهيات كيف وهذا يوجب الترجيح مع تساويهما بالنظر الى ذات القادر وان كان في نفس الامر
احدهما مرجحا فالتفسير ان استلزام لان القابل بالتفسير الاول لا ينكر هذا الحق انما قال التفسير الطوسي انه لا خلاف في ثبوت الفاعل
المختار وانما الخلاف في تعلق الارادة بالازلية والا لازلية وان الفاعل المختار هل يصح تخلف المعلول عنه ام لا والحق
الثاني كما قد علمت فان التخلف عن نحو تعلق الارادة لا يصح لا التخلف لنفس الارادة والتعلق فتامل **قوله** فان كان الموجود لهذا
الوجود غير الموجود بالوجود الاول آه وفيه الملازمة ان البقاء ليس دعى اتحاد الثاني بالاول بوجه واذا فرض مغايرة
الوجودين صار ذلك الاخر المتحد مشتركا بين الموجودين فصار الباقي كليا وقد كان الكلام في تخصص الباقي والاظهر ان يقال
اذا كان الموجود في الزمان الثاني غير الموجود في الزمان الاول لم يبق الباقي في المفروض باقيا **قوله** وان كان عينه لزم الحركة في
الوجود مع قولهم ان الوجودات على موضوع واحد **قوله** فيه اشارة الى ان في كلام السائل خلطا لان السؤال الصحيح جوابا عن الدليل
بان اتحاد الموجود باتحاد آخر محال ووجود واحد مستمر ليس بمحال والوجود هنا كذلك كذا في الحاشية **قوله** نفي الشرطية
والمشروطية مطلقا آه يعني ان حاصل الجواب نفي الشرطية والمشروطية وحصر العلية في الواجب ومعلولاته مع تجويز التخلف
وهذا لا يستلزم ان الفاعل المختار وان كان الحق انه تعالى فاعل مختار ولا يحصل الوجه بهذه الملازمة الا ان الفاعل الموجب لا يصح
التخلف عنه فيجب اللزوم بينه وبين معلوله وهذا لا يتم لان استحالة التخلف عنه ممنوع بجواز ان يستحيل على المعلول الازلية
فلو وجد المعلول مع وجود جاعله الموجب فتامل **قوله** ولو سلم استلزامه فلا نم التزامه آه قال في الحاشية عدم حفظ الوضع
انما يلزم على تقدير التزامه لا على تقدير لزومه اللازم من اللزوم عدم الوضع لا عدم حفظ الوضع انتهى والظاهر ان هذا
غير موجه اذ عدم الوضع اللازم خلاف الفرض وهو محال فتامل **قوله** سوى قيام العلم والقدرة فالقادرية والعالمية بقيام
القدرة والعلم لا نفس القدرة والعلم فبقي قوله هذا مسامحة **قوله** ولا يتوهم ان القدر الضروري في هذا التوهم ردود فيه نظر
عن كون المسبوقية بالنسبة والا فلا مجال لهذا التوهم ولا حاجة دفعه فان نوقف النسبة على الطرفين ضروري كذا في الحاشية **قوله**
ولك ان تقول في جواب هذه المعارضة قال في الحاشية اعلم ان الجواب المذكور في المتن لا يصح الا بان يرجع الى جوابا هذا فان المسبوقية
ان اريد بها المعنى النسبي فهو متوقف على العدم وان اريد بها منشأ انتزاعها فهي مسلمة له ولا شك ان التوقف واللزوم
بين المتنافيين مستحيلان فلا بد ان يقال العدم من حيث هو سابق غير مناف للوجود من حيث هو لاحق وجه استلزام
منشأ انتزاع المسبوقية للعدم السابق ان المنشأ نحو الوجود الخاص بعد العدم فالعدم السابق لازم له ثم قال ثم هنا اشكال

كثيرا ما يخطر بالبال في سابق الزمان هو ان علة العدم السابق هو عدم علة الوجود السابق وعلة عدم علة عدم علة اخرى وهكذا ينتهي
سلسلة عدم العلل الى واجب الوجود لذاته وعدمه محال فيلزم امتناع العدم السابق فيلزم امتناع الوجود اللاحق لاستلزام
امتناع الشرط امتناع المشروط ويلزم من ذلك قدم العالم ويلزم قدم العالم حتى الحوادث اليومية في الدهر والواقع والجواب
عنه بعون الله تعالى وتوفيقه ان العدم السابق هو العدم المستمر موجب ومعنى بالنظر الى ذات الممكن ليس لهما علة انتهى وهو
هذا ظاهر لكن لا يظهر في تخصيص منه جهة لان الاشكال لا يرد على الفلاسفة فان قدم الحوادث اليومية ليس خلفا عندهم وانما يرد
على اهل الكلام والعدم السابق واللاحق كلاهما دهريان عندهم فالظاهر ان السؤال على مذهب صاحب الافق المبين ولعله
هو المشار عنه المحشي كما يظهر عن بعض عباراته فتامل **قوله** ولا يخفى ان هذا المنع على تقديره آه يعني انه لما لم يكن التاثير في الوجود فيما
لا يزال كان هذا الامكان في الازل واذا استلزم ازلية الامكان لامكان الازلية فقد امكن التاثير في الازل فالممكن الازلي
قوله لانه يجوز ان يكون شيء في نفسه ويمتنع تاثير الغير آه هذا لا يجوز البتة لانه اذا امكن العدم لعلة وعلة العدم علة الوجود فلوجوده
علة فلا بد ان يكون للممكن الازلي من علة فليس ان يمنع امكان التاثير في الازلي فتامل **قوله** فيه ان لو سلم توقف التاثير فيه اشارة
الى ان اللازم هنا هو الاستلزام وهو لا يستلزم التوقف كذا في الحاشية **قوله** اذ لا يلزم من بطلان كون علة الحاجة الحدوث آه
انت لا تذهب عليك ان علة الحاجة منحصرة في الحدوث والامكان ولما بطل الاول تعين الثاني فتامل **قوله** وان سلم تحقق الحاجة
وعلتها آه قد عرفت ما فيه فتذكر **قوله** ان الرابط حركات فلكية آه فالمدارات الفلكية لوجوب استعداد في المادة فيحدث بحسبها
الحادث قال في الحاشية الطوسية الاول قول الفلاسفة فانهم ذهبوا الى ثلث سلاسل مترتبة حركات النفس الفلكية في الارادة وحركات
الجرم الفلكي في الاوضاع وحركات الهيولى العنصرية في الاستعدادات قالوا ان تلك السلاسل دائمة ذات جهتين جهة
الاستمرار وجهة التجدد ومن جهة الاستمرار صدرت عن القديم ومن جهة التجدد صارت واسطة في صدور الحادث عن القديم واعترض
عليه الامام حجة الاسلام الغزالي قدس سره ان التجدد لا بد له من سبب فيلزم ان يكون في الوجود سلاسل غير متناهية واجيب
بان الحركة يقتضي التجدد والتقضي فلا يحتاج الى علة انتهى وتحقيق هذا الجواب ان التقضي والتجدد بعبارة ان عدم شيء
الحدوث شيء فاذا لم الحركة تمامها الا الوجود في حدوث وحدث فيها فحقيقة الحركة حقيقة الصلة يمتنع عليها الوجود
الا على سبيل عدم القرار بان يوجد كل جزء منها فيما وجد فيه ولا يمكن ان يوجد قبله او بعده فاذا صدرت عن القديم لا يكون
الا على وجه ينطبق كل جزء منه على جزء من الزمان ولا يمكن للجزء ان يوجد في غير الزمان الذي وجوده هذا النحو من التخلف غير مستحيل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)